

نظام اقداسهم الاسرائيل ، حيث يبدأ الصراع بين التصور والواقع ، بين ما استعموه من وعود وردية من قبل دعاة الصهيونية في الخارج وبين صحرة الواقع التي ترتطم عليها هذه الوعود . يقول احد نشيطي الطائفة العراقية حول التمييز في المعاملة : «... في ذلك الوقت قدمت هجرة من رومانيا ، ويمثل الظلم الصارخ في حقيقة استيعاب الطائفتين بشكليين مختلفين ، لقد نقلوا اولئك بسيارات الاوتوبيس واستقبلوهم استقبالا حارا مع الشرح والتوضيح ، بينما نقلونا في سيارات شحن بدون كلمة طيبة - وهكذا بدأنا نشعر بالغبن» (٢٦) . ومن الجدير بالذكر ان التمييز الذي يواجهه أبناء الطوائف الشرقية هو تمييز واقعي غير مكتوب ولا يمكن للباحث ان يعترض على اي نص في القوانين الاسرائيلية يشير الى التمييز (بين الطائفتين ) ، الا انه موجود في جميع المجالات فاليهودي الشرقي حتى ولو نجح في منافسة بينه وبين يهودي غربي ، فان الوظيفة لن تكون من نصيبه ، مع ان القانون لا يقول بذلك ، بيد ان الواقع يشير الى ذلك ، كما يقول « يثير عوزاري » في ندوة حول موضوع الهوة الاجتماعية نظمها مجلة شدموت الناطقة بلسان الحركة الكيبوتسية « فلتحدث بصراحة . ان الذي يتحدث حول امكانية منافسة حرة ما هو الا بمثابة من يذر الرماد بالعيون . ليس هنالك منافسة حرة ، فحتى ولو ابدى مهاجرو البلدان الاسلامية تفوقا في مقدرتهم على شباب مهاجري أوروبا فانهم لن يحظوا بالوظيفة» (٢٧) .

ولكي ندرك التمييز الواقعي غير المكتوب الناجم عن البنية الهرمية الفريدة من نوعها للمجتمع الاسرائيلي لا بد من طرح صور للاستشهاد وللتدليل على التمييز ، صورة المهاجر الروسي الذي ينال بيتا ومنزلا وفي بعض الاحيان توفر له « حانوت » بواسطة سلطات الاستيعاب من اجل العيش ، وعلى الرغم من ذلك فانه يحتج ... على ان الحكومة لا توفر له الزبائن ... وفي المقابل صورة أولئك المسحوقين الذين يقولون «لقد اعطونا بضعوبة بالغة سيربين ، ولكن اذا كنت روسيا فانهم سيعطونك كل شيء ، انهم يستلمون شقتين ، شقة لهم ، والاخرى للكلب » ، صورة مجموعة من الأزواج الشباب يعانون من الضائقة السكنية ويقومون بعملية « غزو » للبيوت المعدة للمهاجرين الجدد ويحتلوها لفترة بسيطة قبل طردهم على ايدي قوات الامن ، وصورة المهاجرة الروسية الجديدة التي صدف وان جاءت لرؤية الشقة التي خصصتها لها الحكومة دون ان تعلم هوية « المحتلين » ، ويعد تفقدها الشقة قالت يتأفف ان الشقة غير صالحة لها ، « وعندنا قلنا لها من نحن لم ترد ان تصدق بانهم لا يعطوننا اي شيء » (٢٨) .

ذكرنا سابقا ان التمييز قائم في اسرائيل ولكنه غير مكتوب او محدد بقانون ، ومع ذلك فهنالك قوانين تسن وتشجع او تعطل ، تبدو وكأنها لمصلحة طبقة وليس لمصلحة طائفة مع ان الحافز لذلك هو حافظ اثني . فمن المعروف ان اسرائيل تشجع النسل ، ومن اجل ذلك سنت قوانين لمساعدة العائلات الكبيرة محدودة الدخل من اجل تشجيعها على زيادة النسل ، وفي ١٩٦٨/٤/١ عدل قانون مؤسسة التأمين القومي الخاص بمنح مخصصات للعائلات الكثيرة الاولاد ، بحيث اصبحت العائلة التي يقدر دخلها بـ ٣٠٠ ليرة تنال على الولد الخامس ٢٦٢٥ ليرة ، اما العائلة التي يقدر دخلها بـ ١٠٠٠ ليرة شهريا فانها تنال على الولد الخامس ١١٨٠١٣ ليرة بينما كانت تنال في السابق ٣٦٢٩٩ ليرة (٢٩) . ان التعديل الذي طرأ على القانون يبدو للوهلة الاولى انه يجيء لمصلحة الطبقة الموسرة التي تستطيع تربية اطفالها ، بيد ان الدافع الحقيقي له عدم تشجيع ابناء الطوائف الشرقية على التناسل ، وفي مقابل ذلك تشجيع فئة الالف ليرة ومعظمهم من ابناء الطوائف الغربية على زيادة النسل .

ان التمييز في اسرائيل ، كما يقول الدكتور افير شاكي نائب وزير التربية والتعليم ، « قائم في جميع المجالات : في الثقافة والتعليم والسكن والعمل » .